

Statement of

JORDAN

Mr. Fakhry HAZMIEH  
Counselor

Permanent Mission of Jordan  
Geneva

UNCTAD XII, Accra Ghana

20 - 25 April 2008

معالي رئيس المؤتمر، السيد أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أصحاب المعالي الوزراء، أصحاب السعادة رؤساء الوفود، السيدات والسادة الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

حيث أنني أحظى بشرف تمثيل بلادي الأردن في هذا المؤتمر، يشرفني بادئ ذي بدء أن أتقدم من حكومة وشعب جمهورية غانا الصديقة وبالغ الشكر والتقدير لاستضافتهم لهذا المؤتمر ولحفاوة الاستقبال التي حظينا بها، كما لا يفوتني تهنئتهم على نجاحهم في التنظيم المحكم لهذا المؤتمر وإحاطته بالرعاية اللازمة متمنيا أن تتكلل أعمال هذا المؤتمر الهام بالنجاح والتوفيق.

السيد الرئيس،

يفتح هذا المؤتمر أعماله ونحن نتناول موضوع التغيرات الجوهرية في الاقتصاد العالمي الذي أتاح لدول الجنوب الفرصة للمشاركة في صياغة العولمة، ويرتبط هذا الموضوع بالفكرة الرئيسية لمنتدانا هذا التي تحمل عنوان "مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تتيحها العولمة لأجل إحداث التنمية"، مما يجعل من هذا المنتدى فرصة حقيقية من منظور الشمال والجنوب لوضع أطر تمكنا بشكل معقول ومقبول من صياغة رؤية شاملة لمجابهة التحديات وتجاوزها ومن وضع خارطة طريق لأنفسنا تضم آليات محددة تتطرق إليها المواضيع الفرعية الأربعة التي توافقنا عليها مدعومة بما تمخض عن عملنا الإنمائي منذ إعلان خطة عمل بانكوك عام 2000 ، مروراً بتوافق ساوباولو عام 2004، وحتى يومنا هذا، آخذين بعين الاعتبار كافة المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية حتى ينسجم عملنا مع المعطيات الآنية والواقعية ومع كل الظروف والمجريات الجديدة للاقتصاد المعولم. على أن ينصب اهتمامنا ويتمثل هدفنا في ضرورة تعزيز التنمية في بلداننا جميعاً وتطويع وتطوير كافة عناصر ووسائل التنمية الإيجابية من خلال

رفع كفاءات أدواتنا الإنتاجية وكفاءة اقتصادياتنا على أن يتخذ كل ذلك طابعا وهدفا لن نألو دولنا جميعا جهدا في بلوغه وتحقيقه.

السيد الرئيس،

يلعب الأونكتاد دورا هاما ومحوريا فيما يخص المسائل المرتبطة بالتجارة والتنمية من خلال الثوابت الثلاثة التي يتضمنها التفويض من حيث بناء القدرات الذاتية والمساعدات الفنية وتحليل السياسات، ولطالما استفادت الأردن على غرار العديد من الدول النامية من المساعدات الفنية التي قدمها الأونكتاد والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة الأخرى، مما أثر إيجابيا في تمكين الأردن خلال هذا العقد من تخطي العقبات والتغلب على الصعاب التي تواجه انفتاحه الاقتصادي والتجاري على العالم.

أما وبعد أن قيل كل ذلك، فإن الأونكتاد وكأي مؤسسة تعمل في اتجاه تحقيق هدف سام، لا بد لها أن تقف وقفة مراجعة للذات يكون هدفها تقوية الدور التخصصي لاستثمار عناصر القوة والميز النسبية للطاقت الخلاقة في الأونكتاد بغية مساعدة الدول النامية بشكل يتناسب ومعطياتها التنموية الخاصة بها، بشكل متناسق مع معطيات التحولات في الاقتصاد العالمي. يفرض علينا ذلك العمل جماعيا وبتوافق عقلائي من خلال مؤتمرا هذا على توجيه الدور الريادي الذي يلعبه الأونكتاد في اتجاه يحقق مصالح الجميع مع تحاشي الخلط بين أدوار المنظمات الدولية بعضها ببعض وذلك بغية تفادي ازدواجية العمل وبغية التوصل إلى أن تصب جهود هذه المنظمات جميعا وبشكل متنسق في البوتقة التنموية العالمية وفي مؤداها خدمة دولنا جميعا.

السيد الرئيس،

يتطلع الأردن إلى أن يقود مؤتمرا هذا إلى الرفع من وتيرة الحوار التفاعلي بين الشمال والجنوب والتوصل إلى آليات داعمة للعمل التنموي في هذا الإطار، مع التركيز على إحداث المزيد من فرص التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب نفسها

من خلال منهج يدفع باتجاه توطيد عرى العلاقات التجارية من خلال زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق بين دول الجنوب حيث أن في ذلك ما ينعكس إيجابيا وبشكل كبير على اقتصادياتنا وبالتالي رفع السوية التنموية لدولنا. يؤمن الأردن بأن تقوية أواصر العلاقات جنوب - جنوب وخصوصا الاقتصادية منها يدفع لا محالة باتجاه تحقيق مكاسب جممة في مجالات القضاء على الفقر والبطالة والتي تشكل أساسا لتطوير المجتمعات وتسهم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية ويساعد دولنا على تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة وحتى نصبح بذلك شركاء حقيقيين في جني ثمار العولمة وتخفيف بل وإزالة أية آثار سلبية لها.

في هذا الإطار، وانطلاقا من هذا المفهوم، اتجه الأردن لبناء علاقاته الاقتصادية والتجارية الثنائية منها والإقليمية والدولية، وعقد عدة اتفاقيات في هذا الشأن قادته مؤخرا إلى إطلاق مبادرة وبمشاركة مجموعة من الدول (الأردن والمغرب وسريلانكا وإندونيسيا و الهندوراس والسلفادور وجورجيا وكرواتيا والإكوادور وباراغواي وباكستان) من أقاليم مختلفة من آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أطلق عليها مجموعة الإحدى عشر G-11 تتسم جميعها بأنها دول ذات دخل متوسط منخفض Low middle income وعزمت على ربط أواصر تعاون اقتصادي وتجاري وثقافي فيما بينها، للإسهام في دفع عجلة التعاون جنوب - جنوب، وكذلك بغية أن يشكل ما يتوصلون إليه ركيزة و أساسا ناجحا للحوار والتعاون مع دول الشمال متطلعين إلى أن يؤدي مثل هذا الإطار التعاوني أكله ويعزز المسار التنموي لهذه الدول.

السيد الرئيس،

لعل إحدى المسائل الهامة التي يتعين التطرق إليها ولها ارتباط وثيق بأعمال المؤتمر هي مسألة ما يجري على ساحة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، والتي طال أمدها مما يزيد من الخسائر التنموية المباشرة وغير المباشرة لدولنا. لقد توافقت آراءنا على إعطاء الصفة الإنمائية لجولة الدوحة التفاوضية متزامنا مع طموح تحقيقه هذه الجولة التفاوضية يتمثل في زيادة النفاذ إلى

الأسواق بين مختلف الدول الأعضاء وبشروط منصفة وعادلة. نحن على أعتاب ولوج مرحلة جديدة في المفاوضات بعد إتمام وضع مسودات النماذج التفاوضية من قبل رؤساء اللجان، وتستدعي المرحلة الجديدة منا مزيدا من الإرادة السياسية بغية الدخول في مفاوضات حقيقية دون إعادة طرح المواقف حتى نستطيع رآب الفجوات في المواقف وتقديم التنازلات المعقولة بغية إتمام مسيرة العملية التفاوضية قدما على أمل متفائل بأن ننهي أعمال جولة الدوحة الإنمائية بنهاية هذا العام. إن توافق الآراء بيننا في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر سيضفي لا محالة روحا إيجابية على طاولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية ، وهذا التوافق مرغوب فيه ومنشود و بالوسع تحقيقه بغية أن تتكامل الجهود الدولية وفي منتديات مختلفة بالنجاح الذي يحقق لنا جميعا أطرا عملية واقعية تثير مسيرتنا المستقبلية خلال العقد القادم على الأقل. إن التوصل إلى توافق بشأن إجراء المزيد من التحرير في النظام التجاري متعدد الأطراف لا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد حلول لكافة المشاكل التجارية والاقتصادية العالمية، ولكنه قد يساعد مع عوامل أخرى على معالجة عدم الاستقرار في النظام المالي العالمي الذي ظهرت بوادره مؤخرا متزامنة مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط وتكلفة الطاقة علاوة على الزيادة المضطردة في أسعار المنتجات الغذائية، ودول عديدة من بينها الأردن المصنف كمستورد صافٍ للغذاء تتأثر سلبا من جراء هذه المتغيرات وتعلق بعضا من الأمل أن تتوج جولة الدوحة الإنمائية بنتائج عادلة ومتوازنة للجميع تدفع قدما مسيرة النظام الاقتصادي العالمي في اتجاه المزيد من الازدهار والتقدم.

السيد الرئيس،

لا يفوتني في هذا المقام أن أبارك الجهود المبذولة من قبل الوحدة المتخصصة في الأونكتاد المعنية بمساندة الشعب الفلسطيني وأتمن غالبا دور الدول المانحة المدعوة إلى تقديم المزيد من المنح التي تقدم لمساعدة النظام التجاري والاقتصادي الفلسطيني للمساعدة على تعزيز بنية الاقتصاد الفلسطيني وإرساء قواعده، مما ينعكس إيجابا على عملية السلام برمتها.

**السيد الرئيس،**

**إن ما ستتمخض عنه مباحثاتنا خلال هذا المؤتمر، سوف يشكل ركيزة عمل نبني عليها خلال السنوات الأربع القادمة، حتى نصل إلى مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر عام 2012 الذي تقدمت بطلب استضافته دولة قطر الشقيقة التي ندعم طلبها ونأمل من مؤتمرنا هذا التوافق على هذا الطلب.**

**وأخيرا وليس آخرا، أكرر شكري وجزيل امتناني لكم سيدي الرئيس مع تمنياتنا الخالصة بأن تتكفل أعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح والسؤدد.**

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**